Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 et 09 Avril 2010
08 و09 أبريل 2010

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore
08/04/10

MIDELT

● Réparation communautaire

Le Centre Fadma Oharfou pour la documentation et la formation vient d'être inauguré à Imilchil. Le Centre, géré par l'association Akhyam, permettra d'apporter l'appui nécessaire en matière de formation aux différentes associations locales de la région, et de s'ériger en une banque de données pour le développement. Le Centre fait partie du programme de la réparation communautaire initié par le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH). Les responsables d'Akhyam ont présenté le plan d'action du Centre au titre de l'année 2010. Il veut renforcer les capacités des coopératives à travers la formation et l'accompagnement des projets à même de mettre en valeur les produits du terroir. Afin de promouvoir le tourisme écologique et de montagne, l'association veillera à améliorer les offres touristiques de la région et à lutter contre l'érosion. L'association s'est déjà investie dans plusieurs projets de développement dans la vallée d'Imilchil, notamment en matière d'adduction d'eau potable dans les villages, de mise en place de jardins d'enfants pour le préscolaire et d'aménagement de sites touristiques.

Revue de Presse du Conseil

AL BAYANE

08/04/10

CCDH : Ouverture à Imilchil d'un centre de formation

Centre Fadma Oharfou pour la documentation et la formation vient d'être ouvert à Imilchil (province de Midelt) dans le cadre du programme de la réparation communautaire initié par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH).

Le Centre, géré par l'association Akhyam, permettra d'apporter l'appui nécessaire en matière de formation aux différentes associations locales dans la région, et de s'ériger en une banque de données en faveur des acteurs et intervenants en matière de développement.

Lors de la cérémonie d'ouverture à laquelle ont pris part plusieurs partenaires, bailleurs de fonds et chefs de services provinciaux, les responsables de l'association ont présenté le plan d'action du Centre au titre de l'année 2010.

Le plan d'action prévoit notamment le renforcement des capacités des coopératives à travers la formation, l'accompagnement et la réalisation des projets à même de mettre en valeur les produits du terroir (pomme et pomme de terre).

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان اليوم
08/04/10

افتتاح مركز فاضمة أوحرفو للتكوين بإملشيل

افتتح مؤخرا بإملشيل (إقليم ميدلت) مركز فاضمة أوحرفو للتوثيق والتكوين، وذلك في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الذي يشرف عليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وسيمكن هذا المركز الذي تسيره جمعية (أخيام)، من تقديم الدعم الضروري في مجال التكوين لمختلف الجمعيات المحلية بالمنطقة، حيث سيكون بمثابة بنك للمعطيات لفائدة الفاعلين والمتدخلين في مجال التنمية. وقدم مسؤولو الجمعية، خلال حفل الافتتاح الذي شارك فيه العديد من الشركاء والمانحين، مخطط عمل المركز برسم سنة 2010. ويتضمن تعزيز قدرات التعاونيات من خلال التكوين والمواكبة وإنجاز مشاريع من شأنها أن تساهم في تثمين المنتوجات المحلية.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

مركز لحقوق الانسان باملشيل

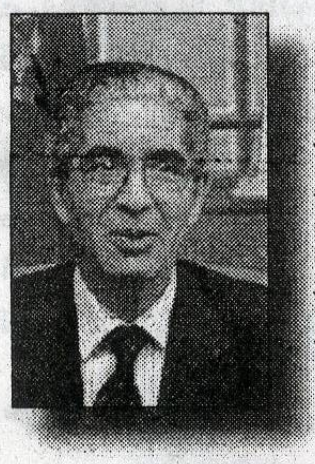

افتتح مؤخرا بإملشيل (إقليم ميدلت) مركز فاضمة أوحرفو للتوثيق والتكوين، وذلك في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي الذي يشرف عليه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وسيمكن هذا المركز، الذي تسيره جمعية (أخيام)، من تقديم الدعم الضروري في مجال التكوين لمختلف الجمعيات المحلية بالمنطقة، حيث سيكون بمثابة بنك للمعطيات لفائدة الفاعلين والمتدخلين في مجال التنمية.

وقدم مسؤولو الجمعية، خلال حفل الافتتاح الذي شارك فيه العديد من الشركاء والمانحين ورؤساء مصالح إقليمية، مخطط عمل المركز برسم سنة 2010.

Revue de Presse de l'Homme

رسالة الأمة

09 Avril 2010

حرزني يدعو الجسم الصحفي إلى وضع ميثاق شرف يلائم بين الحرية والمسؤولية

دعا رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني، اليوم الخميس، الجسم الصحفي إلى تنظيم نفسه ووضع ميثاق شرف يضمن الملاءمة بين الحرية والمسؤولية أثناء مزاولة العمل الصحفي.وأضاف حرزني، في تصريح للصحافة قبيل انطلاق جلسة مغلقة عقدتها هيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع مع ممثلي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمقر البرلمان أنه "لا يمكن أن نتحدث عن حرية التعبير دون الحديث عن مسؤولية الصحافي وأخلاقيات مهنة الصحافة".

من جهة أخرى، أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن موضوع الإعلام يدخل ضمن اختصاصات المجلس، خاصة في ما يتعلق بالحق في المعلومة والأخبار.وسبق لهيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع أن عقدت سلسلة من الجلسات مع هيئات حقوقية من المجتمع المدني للاستماع لوجهة نظرها حول سبل النهوض بقطاع الإعلام في بعده الحقوقي.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

09 Avril 2010

حرزني يجتمع مع هيئة الحوار الوطني حول الإعلام

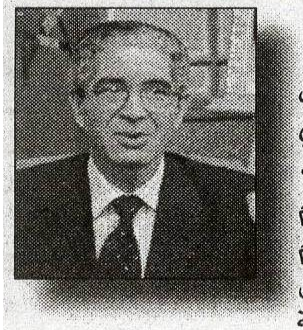

دعا رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني، امس، الجسم الصحفي إلى تنظيم نفسه ووضع ميثاق شرف يضمن الملاءمة بين الحرية والمسؤولية أثناء مزاولة العمل الصحفي.

وأضاف حرزني، في تصريح للصحافة قبيل انطلاق جلسة مغلقة عقدتها هيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع مع ممثلي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمقر البرلمان أنه "لا يمكن أن نتحدث عن حرية التعبير دون الحديث عن مسؤولية الصحافي وأخلاقيات مهنة الصحافة".

من جهة أخرى، أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن موضوع الإعلام يدخل ضمن اختصاصات المجلس، خاصة في ما يتعلق بالحق في المعلومة والأخبار.

وسبق لهيئة الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع أن عقدت سلسلة من الجلسات مع هيئات حقوقية من المجتمع المدني للاستماع لوجهة نظرها حول سبل النهوض بقطاع الإعلام في بعده الحقوقي.

Revue de Presse droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة
09 Avril 2010

معتقلون... دائما

ضاق معتقلون سياسيون سابقون ذرعا من طول انتظار تنفيذ الوعود التي سبق أن تلقوها من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، دون جدوى. وقد اضطرت مجموعة منهم إلى الاعتصام أمام المجلس، لإثارة انتباه رئيسه أحمد حرزني، إلى أوضاعهم المتدهورة. (عبد المجيد بزيوات)

Revue de

التجديد

08/04/2010

يطالبون بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

60 من ضحايا سنوات الرصاص يعتصمون أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

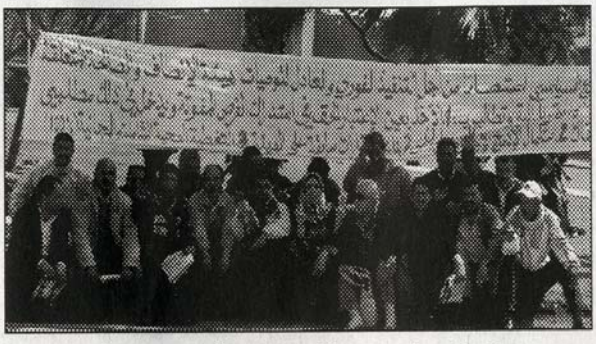

يواصل حوالي 60 معتقلا سياسيا سابقا مما يعرف بـ "ضحايا القمع السياسي"، اعتصاما مفتوحا أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط بدؤوه يوم 5 أبريل الجاري. وصرح مصطفى ندير، عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف المنظم للاعتصام، لـ "التجديد" بأن الاعتصام سيبقى مفتوحا ومصحوبا بمجموعة أشكال احتجاجية تصعيدية إلى أن تتم تسوية ملفهم بشكل نهائي، ويتعلق بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة أولا بالإدماج الاجتماعي لفائدة ألف و119 شخصا، وتنفيذ التوصية المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية لضحايا الانتهاكات الجسيمة، لفائدة 340 شخصا وذلك منذ تاريخ الانتهاك.

ويجتمع المعتقلون في تكتل من 16 مدينة مغربية في إطار المنتدى وأوضح ندير أن الاعتصام جاء بعد عدم جدوى التحركات السابقة من اعتصامات وإضراب عن الطعام قبل سنة. وإلى حدود زوال أمس الأربعاء، يقول المتحدث نفسه، لم يصدر أي تحرك من جهة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أو غيره؛ علما أن المعتصمين مصحوبين بأفرشتهم يأكلون وينامون بالساحة المقابلة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وخلال شهر يناير 2010، يقول المتحدث ذاته، تراجع تكتل المعتقلين السابقين عن تنفيذ اعتصام، بعد التزام رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمدارسة الملف مع الوزير الأول، وقد تم اللقاء فعلا بينهما يوم 20 يناير الماضي، وأصدر الوزير الأول بلاغا يدعو فيه إلى الإسراع والانخراط الكامل لجميع المتدخلين في تنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي، وكذا التوصية المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية، لكن مع مرور الأيام تبين لضحايا ما يسمى بـ "القمع السياسي" أن ذلك لم يكن سوى مجرد وعود لامتصاص الغضب. ويطالب المعتصمون بالإضافة إلى تنفيذ التوصيتين السابقتين، باستدراك الفرص الضائعة كالحرمان من الدراسة والتقاعد والأقدمية والتغطية الصحية الشاملة ومراعاة المعطيات الشخصية في التنفيذ.

حبيبة أوغانيم

Revue de Presse du Conse

رسالة الأمة

09 Avril 2010

إشارات إيجابية من الناصري لتوفير حد أدنى من محاكمة عادلة للسياسيين الستة

إسماعيل بلاوعلي

ناشدت هيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين الستة المتابعين في إطار قضية بلعيرج الخمسة المضربين عن الطعام من بين هؤلاء بوقف إضرابهم عن الطعام او تعليقه على الأقل، حرصا على سلامتهم، ونظرا لـ«الإشارات الإيجابية» التي تلقتها هيئة الدفاع من لدن محمد الطيب الناصري، وزير العدل، خلال آخر لقاء جمع الطرفين صباح أمس (الخميس)، بتوفير «حد أدنى من ضمانات المحاكمة العادلة»، كما أوضح خالد السفياني، عضو هيئة الدفاع، في ندوة صحافية عقدتها الهيئة صباح اليوم نفسه بالرباط. السفياني أضاف قائلا: «نريد أن تكون نوايانا حسنة، ونطالب بضمان شروط المحاكمة العادلة فقط، وليس الإفلات من العقاب إن كان هناك من يستحق العقاب، كما أننا نتوجه إلى المسؤولين متمنين أن لا يفقدونا الأمل مرة ثانية، وأن يحرصوا على توفير الحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة».

ونبه التصريح الصحافي الذي تلاه النقيب عبد الرحيم الجامعي باسم هيئة الدفاع أن المعتقلين الخمسة «فرض عليهم خيار الإضراب المفتوح عن الطعام فرضا وقهرا ممن صنعوا الملف، وممن شوهوا تدبير المحاكمة، وممن أصدروا قرارات جائرة باطلة ظالمة ابتدائيا واستئنافيا. إن إضرابهم ليس ضغطا على أحد، ولا تحديا لأحد، ولا تفاوضا على نتائج، ولا مساومة حول مصالحة، إنه بكل بساطة دعوة منهم لنيل نصيبهم في الحق والقانون وفي العدالة. إن إضرابهم الآن يهدد حياتهم، والكل يعلم أن هناك من يريد حياتهم بعد أن انتزع حرياتهم».

المعتقلون يلجؤون للأمم المتحدة ويطالبونها بالتحقيق في التعذيب الذي تعرضوا له

وحملت هيئة الدفاع الدولة مسؤولية مصير حياة المعتقلين السياسيين وكل المعتقلين المضربين عن الطعام (من غير السياسيين المتابعين في الملف نفسه). كما كشف التصريح الصحافي عن أن المعتقلين السياسيين وجهوا قبل أيام مذكرة إلى المندوبية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، مؤكدين أنهم في نظر الدستور والقانون المغربيين، وفي نظر القانون الدولي، «في حالة اعتقال تعسفي، نظرا لحرمانهم من محاكمة منصفة عادلة، كما هي مقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب».

وذكرت هيئة الدفاع أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ملزمة بالتدخل الفوري والتقصي والمساءلة إن تطلب الأمر ذلك، «بحكم أن المغرب بحكم أنه يرأس لجنة مناهضة التعذيب في شخص أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبحكم عضويته في مجلس حقوق الإنسان».

وطالبت هيئة الدفاع باسم المعتقلين السياسيين الستة أن تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان (تابعة للأمم المتحدة) بـ«حث الحكومة المغربية على التقيد بالتزاماتها في مجال العدالة والقضاء، تعيين فريق عمل من أجل البحث في الملف من كل جوانبه، وبالخصوص التأكد من استعمال التعذيب وما يدخل في حكمه ضد المعتقلين واستعمال الإكراه وانتزاع تصريحات واستعمالها حجة في المحاكمة لإدانتهم، والعمل على إصدار توصيات للحكومة المغربية، ومنها إطلاق سراحهم فورا».

Revue de Presse droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

09 Avril 2010

السياسيون المضربون عن الطعام يعلقون إضرابهم والمحامون يرجعون إلى قاعة المحكمة

قضـــية بليرج تأخذ وجهة أخرى والدفاع متفائل

■ الرباط: حنان بكور ■

دخل ملف ما يعرف بـ«خلية بليرج» منعطفا جديدا بعد لقاء وزير العدل، محمد الناصري، مع هيئة دفاع المعتقلين السياسيين للمرة الثالثة، صباح أمس الخميس، في ظرف أقل من أسبوعين، وتأكيده أن «القضية ستحل داخل قاعة المحكمة وأن القضاة والنيابة العامة لن يخضعوا لتعليمات أي جهة أو سلطة من السلطات سوى سلطة العدالة». وقد تلقى عدد من المراقبين لقاءات الناصري مع هيئة الدفاع بارتياح كبير، على اعتبار أن وزير العدل أول جهة رسمية تستقبل هيئة دفاع المعتقلين وعائلاتهم وتستمع إلى ملاحظاتهم ومطالبهم، منذ اندلاع القضية قبل أزيد من سنتين. واعتبرت هيئة الدفاع أن اللقاءات المتكررة لوزير العدل، سواء مع المحامين أو العائلات أو المنظمات الحقوقية، «مؤشر على اقتناعه بوجود مشكلة وضرورة البحث عن حل تحت مظلة القضاء العادل والمنصف». ولم يخف العديد من المتتبعين أن تكون هذه اللقاءات المتكررة مع وزير العدل في حد ذاتها «رسالة إلى القاضي المكلف بالبت في الملف في مرحلته الاستئنافية وإلى النيابة العامة من أجل الاستجابة لمطالب الدفاع والابتعاد عن التعليمات وحل القضية داخل المحكمة لا خارجها، وأيضا رسالة إلى بعض الأطراف لترفع يدها عن الملف». وأضافت مصادر «أخبار اليوم» أن القاضي المكلف بالملف «التقط الإشارة بكل تأكيد»، مما يؤشر على أن «القضية ستسير في منحى مغاير لما سارت عليه خلال أزيد من 80 جلسة في المرحلة الابتدائية».

ومن المطالب التي ركزت عليها هيئة الدفاع خلال لقاءاتها بوزير العدل «حضور بعض الشهود، وعلى رأسهم أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي سبق أن صرح في تصريح تلفزي مباشر بأنه تلقى مكالمة من المصطفى معتصم، أمين عام حزب البديل الحضاري المنحل، يخبره فيها بأن جهات مجهولة ترغب في إدخال السلاح إلى المغرب، وبأنه وعده بإبلاغ السلطات المعنية بالأمر».

• تتمة ص 3

Revue de Presse du Consulat

أخبار اليوم المغربية

09 Avril 2010

التفاؤل يعود إلى هيئة الدفاع التي يرجح أن تعود إلى المرافعة والمعتقلون سيعلقون الإضراب

وزير العدل يوجه إشارات إلى القضاة للابتعاد عن التعليمات وحل قضية بليرج داخل المحكمة

■ تتمة ص1 ■

ومن الشهود الذين يركز الدفاع على إحضارهم إلى المحكمة وزير الداخلية السابق، شكيب بنموسى، إلى جانب وزير الاتصال محمد الناصري، «اللذين أذاعا بيانين عقب اندلاع القضية أعلنا فيهما الإدانة المسبقة لجميع المتابعين في الملف، بينهم المعتقلون السياسيون، قبل أن تقول المحكمة كلمتها». هذا إلى جانب ضم الملف المتعلق بأحداث أطلس آسني إلى القضية، خصوصا أنه «أثير خلال المحاكمة واتهم بعض المعتقلين بالضلوع فيه، على الرغم من أنه انتهى قبل أزيد من 15 سنة، وأدين المتابعون فيه بأحكام قضائية مختلفة».

وستمثل استجابة المحكمة لهذه الطلبات وعدم معارضة النيابة العامة لها منعطفا حاسما في هذه القضية، التي يرجع أن تعود هيئة الدفاع، التي انسحبت من قبل، إلى المرافعة فيها، في ظل تطمينات وزير العدل ودخوله على الخط.

إلى ذلك، عقدت هيئة دفاع المعتقلين السياسيين في قضية بليرج صباح أمس الخميس ندوة صحفية كشفت فيها فحوى لقائها الثالث بوزير العدل. وبدت هيئة الدفاع أكثر ارتياحا وتفاؤلا من ذي قبل، وبلغ حجم الارتياح حد دعوة المعتقلين السياسيين، المضربين عن الطعام منذ حوالي ثلاثة أسابيع، إلى وقف الإضراب أو على الأقل تعليقه إلى حين ظهور مؤشرات تمضي في عكس ما وعد به وزير العدل. وفور خروجها من لقاء وزير العدل، توجهت هيئة الدفاع مجتمعة إلى سجن الزاكي بسلا من أجل إبلاغ المعتقلين بآخر التطورات. وتوقعت بعض المصادر أن يعلن المعتقلون رفعهم الإضراب في غضون اليومين المقبلين، خصوصا بعد إلحاح هيئة الدفاع التي تضع آمالا كبيرة على تدخل وزير العدل، وفق الصلاحيات التي يخولها له القانون.

وفي هذا السياق، قال النقيب عبد الرحمن بنعمرو إن «هيئة الدفاع لا تطلب من وزير العدل التدخل في الأحكام ولا تجاوز الصلاحيات التي يخولها له القانون»، ولكن، يضيف، «أن يعطي توجيهاته للنيابة العامة ولهيئة المحكمة بالخضوع للقانون والاستقلالية عن التعليمات من أي جهة كانت». وأردف: «سننتظر إلى حين الجلسة المقبلة لتظهر مواقف النيابة العامة، وبعدها نقرر ما إن كنا سنعود إلى المرافعة من جديد».

وحول ما إن كانت هيئة الدفاع تلقت أي ضمانات من وزير العدل، قال النقيب بنعمرو: «الضمانات هي المحاكمة العادلة، ونحن نفهم أنه لدى وزير العدل وضع معين لا يمكن أن يتجاوزه ولا نريده أن يفعل ذلك».

وفي السياق ذاته، قال المحامي خالد السفياني إن «هيئة الدفاع التقطت كل هذه البوادر الحسنة والمبادرات التي أطلقت خلال الأيام الماضية، وهو ما يشكل بداية إيجابية لتوفير الشروط الدنيا للمحاكمة العادلة».

Revue de Presse des droits de l'Homme